

المختصر النافع في فقه الامامية

[214] ويستوي فيه المسلمة والذمية. و إحصان المرأة كإحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل إجماعاً. ولا تخرج المطلقة رجعية عن الإحصان، وتخرج البائن وكذا المطلق. ولو تزوج معتدة عالماً حد مع الدخول، وكذا المرأة. ولو ادعى الجهالة أو أحدهما قبل على الاصح إذا كان ممكناً في حقه. ولو راجع المخالعة لم يتوجه عليه الرجم حتى يطأ، وكذا العبد لو أعتق، والمكاتب إذا تحرر. ويجب الحد على الأعمى، فأن ادعى الشبهة فقولان، أشبهها: القبول مع الاحتمال. وفي التقبيل والمضاجعة والمعانقة: التعزير. ويثبت الزنا بالاقرار أو البينة. ولا بد من بلوغ المقر، وكماله، واختياره، وحرية، وتكرار الاقرار أربعاً. وهل يشترط اختلاف مجالس الاقرار؟ أشبهه: أنه لا يشترط. ولو أقر بحد ولم يبينه ضرب حتى ينهى عن نفسه. ولو أقر بما يوجب الرجم ثم أنكر سقط عنه، ولا يسقط غيره. ولو أقر ثم تاب كان الامام مجزئ في الإقامة، رجماً كان أو غيره. ولا يكفى في البينة أقل من أربعة رجال، أو ثلاثة وامرأتين. ولو شهد رجلان وأربع نساء يثبت بهم الجلد لا الرجم. ولا تقبل شهادة ست نساء ورجل، ولا شهادة النساء منفردات. ولو شهد ما دون الأربع لم يثبت، وحدوا للفرية. ولا بد في الشهادة من ذكر المشاهدة، كالميل في المكحلة ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد. _____ يعنى مخيراً.
